العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في أثناء النصف الثاني من العقد ، ويطلب إلى اللجنة إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل العالمي .

الجلسة العامة ١٦
٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨

٤٦/١٩٨٨ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة لرفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يضع في اعتباره أنه ينبغي ، وفقاً لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمته ، وأن يكفلا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[٧٨] ،

واقتناعاً منه بأهمية زيادة توسيع التعاون الإقليمي والأقاليمي في تعزيز الجهود الوطنية للنهوض بالتقدم الاجتماعي ،

وإذ يضع في اعتباره المبادىء التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب[٧٩] ،

وقد اقتنع بأهمية اتخاذ تدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع نهج شامل للرعاية الاجتماعية الإنمائية ، بما في ذلك تحسين التكامل والتساند بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،

١ ـ **يرى** أن يكون الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو أن يهيىء من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة بيئة عالمية تفضي إلى التنمية المطردة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلم ؛

٢ ـ **يسلّم** بأن العدالة الاجتماعية هي من أهم أهداف التقدم الاجتماعي ؛

٣ ـ **يؤكد من جديد** أهمية التعاون بين البلدان في تعزيز تهيئة مناخ مؤات لكي يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة والتقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ **يرى** أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون محوراً رئيسياً لأنشطة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ، وفقاً لمبادىء الميثاق ؛

٥ ـ **يوصي** لجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة بأن تراعي لدى نظرها في مشاكل التنمية الاجتماعية ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع .

الجلسة العامة ١٦
٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨

٤٧/١٩٨٨ ـ الفقر المدقع

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره القلق لوجود نسبة كبيرة من سكان العالم يعيشون في ظل ظروف فقر مدقع ويضطرون إلى العيش بصورة متزايدة على هامش المجتمع ،

وإذ يلاحظ عدم كفاية الاهتمام الذي يولى لظاهرة الفقر المدقع ، وهي ظاهرة لا تطولها في كثير من الأحيان الإجراءات الدولية والحكومية الدولية والأساليب الإحصائية الراهنة ،

وإذ يشير إلى قراره ٤٨/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ الذي طلب فيه إلى المنظمات غير الحكومية أن تدعم أنشطة متابعة المشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الحكم الوارد في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ومفاده أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي هما الشاغل المشترك للمجتمع الدولي الذي يستكمل ، بالإجراءات الدولية المتضافرة ، الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لرفع مستوى معيشة الشعوب[٨٠] ،

وإذ يضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٥٤٣ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ بشأن تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

وإذ يلاحظ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، المعقود في الخرطوم في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وإعلان الخرطوم الذي اعتمده المؤتمر[٨١] ،

وإذ يساوره القلق لأن تردي الحالة الاقتصادية الدولية تكون له عواقب اجتماعية سلبية ، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية ، ويسهم في توسيع نطاق الفقر المدقع ويؤدي إلى زيادة عدد من يعيشون في ظل هذه الظروف ،

---

(٧٨) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) ، المادة ٢ .

(٧٩) E/CONF. 80/10 ، الفصل الثالث .

(٨٠) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) ، المادة ٩ .

(٨١) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨** ، الملحق رقم ١٣ (E/1988/37) .